

المنتدى القانوني والتشريعي للموارد الطبيعية  
الجلسة الثانية : أنماط وأشكال الاتفاقيات الخاصة  
بالموارد الطبيعية

المحاضرة: الاتفاقيات الخاصة بالموارد الطبيعية  
المفهوم والمحددات

المحاضر: أحمد العرييد

السيد رئيس الجلسة  
السيدات والسادة الحضور

لا أعلم إن كنت، في نهاية هذه الجلسة، سأشكر أم أشكو أخي الكريم الدكتور محمد المقاطع الذي دفعني للوقوف في هذه الورطة ، أتحدث فيها عن موضوع شائك ألا وهو " مشروع الكويت " بين أساتذة القانون وسلاطينه، فقد زج الدكتور المقاطع بي في ملعب لا أعرف اللعب فيه، وربما دفعني إلى معركة لا أملك سلاحها . فغفر الله له وهداه .

ودفعاً للضرر فإني أعلن مبكراً استسلامي الكامل دون قيد أو شرط وأطلب الحماية القانونية ضد كل ما يمكن أن ينسب إليّ من حوارات أو آراء قانونية سيشهدها هذا الموضوع وعليه فإني سأحاول تكتيكياً أن أحصر نقاشي في الجوانب العامة والفنية والاقتصادية فقط من هذا المشروع المقترح ، علّ ذلك أن يوفر لي شيئاً من الحماية الذاتية وأنا أجلس وعلى يميني ويساري من هو مُدجج بسلاح القانون والتشريع .

في هذا المنتدى القانوني والتشريعي الخاص بالموارد الطبيعية الذي يستهدف وضع رؤية قانونية واقتصادية تمكّن الكويت من تعظيم مكاسبها في الاتفاقيات النفطية، وفي هذه الجلسة الخاصة بمناقشة أنماط وأشكال الاتفاقيات

الخاصة بالموارد الطبيعية من حيث مفاهيمها ومحدداتها وطبيعتها وأساليب تكييفها القانوني والتشريعي والاقتصادي ، يكون ملائماً جداً لتقديم شرح مختصر عن مشروع الكويت المقترح الذي يستهدف الاستعانة بالشركات النفطية لتطوير حقول النفط في منطقة شمال الكويت، ويكون مناسباً أيضاً تناول المفاهيم الأساسية لهذا المشروع من النواحي الفنية والاقتصادية والمحددات التي قررها القائمون على هذا المشروع نأياً به عن الشبهات الدستورية والقانونية كما حددها المستشارون القانونيون في هذا المشروع .

يمكن الآن إيجاز التعريف بالمشروع فيما يلي :

جاءت الحاجة لمشروع الكويت المقترح في أوائل التسعينات من القرن الماضي وكانت الحاجة فنية بحتة ومازالت كذلك حيث ارتأى المسؤولون في القطاع النفطي ضرورة الاستعانة بخبرات وتقنيات الشركات النفطية العالمية لتطوير الحقول والمكامن التي تتطلب تقنيات وخبرات غير متوفرة لدى الخبرة الكويتية ، فهو مشروع يهدف إلي ما يلي :-

- ١- زيادة الإنتاج النفطي من حقول شمال الكويت من مستواها الحالي والذي يقدر بحوالي ٥٢٠ ألف برميل يومياً المعدل اليومي لشهر فبراير ٢٠٠٥ إلى ما يقارب ٩٠٠ ألف برميل يومياً ثم المحافظة على هذا المعدل لأطول مدة ممكنة .
- ٢- توظيف وتأهيل وتدريب كوادر كويتية.
- ٣- نقل وتشغيل وتوطين التقنيات الحديثة لإنتاج المكامن النفطية الصعبة .
- ٤- تطوير هذه الحقول باستخدام أنسب أساليب الصناعة النفطية بما يحقق الاستخراج الأمثل للموارد الطبيعية ويرشد التكلفة وهذا كله سيحد من هامش المخاطرة المالية على الدولة ويعظم العائد الاقتصادي لها .
- ٥- تفعيل دور القطاع الخاص في الكويت من خلال هذا المشروع المقترح وإتاحة الفرصة لهذا القطاع بالاحتكاك المباشر مع الشركات النفطية العالمية للاستفادة من تجاربها .

أما الدور المحتمل للشركات النفطية العالمية فقد تم تحديد إطاره وفقاً للدستور والقانون الكويتي فلن يكون لتلك الشركات حق تملك الثروات النفطية

ولاحق تسويقها ولا تسعيرها كما ليس لها الحق بحجز المخزون النفطي في دفاترها المالية ولاحق التصرف بالإنتاج ، كما أن الأصول التي ستقوم هذه الشركات بتشغيلها أو إضافتها إلى الخدمة ستكون ملكاً للدولة .

وسيكون مطلوباً من هذه الشركات تحقيق معدلات من الإنتاج النفطي اليومي وفق ما يحدده العقد وفي الأوقات المذكورة فيها . وعلى تلك الشركات توفير كافة التقنيات والإمكانات البشرية والخبرة والمتخصصة لتحقيق أهداف العقد ، دون الإضرار بنسبة العاملين الكويتيين والتي ستكون في بداية العقد ٦٠% على أقل تقدير ثم تتصاعد خلال السنوات العشر الأولى من العقد إلى ٨٠% ، على أن توفر الشركات التدريب والتأهيل اللازم لهذه العمالة وفقاً لأفضل الأسس و المعايير التي تلتزم بها الشركات مع عمالتها الخاصة بها.

وعلى هذه الشركات النفطية العالمية توفير رأس المال المطلوب خلال مدة العقد وهي عشرين عاماً. وتقوم هذه الشركات بتسليم النفط والغاز المنتج إلى الدولة عند نقاط معينة في منطقة العقد بالكمية والنوعية المتفق عليها، كما أن عليها الالتزام بكافة قوانين الدولة ومنها القوانين الخاصة بالمحافظة على الثروات البترولية والقوانين الخاصة بحماية البيئة والسلامة والصحة المهنية.

وتخضع هذه الشركات في أعمالها اليومية لرقابة فنية ومالية من قبل الشركة الجديدة التي يجرى تأسيسها وتكون الشركة الجديدة تابعة ومملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية وتقوم بتوقيع العقد مع الشركات النفطية العالمية نيابة عن مؤسسة البترول الكويتية. وتقتصر مسؤوليات هذه الشركات النفطية العالمية على الإدارة التشغيلية اليومية للحقول أما الإدارة الإستراتيجية لهذه الحقول فهي من مسؤولية الدولة . وقد تم تحديد الحقول النفطية بأربعة حقول فقط من ضمن الحقول الواقعة في منطقة شمال الكويت . هذه الحقول الأربعة هي ( الروضتين والصابرية والرتقة والعدلي ) .

وسوف تتقاضى الشركات النفطية العالمية إيراداتها نظير الأعمال التي تم سردها نقداً لا عيناً ، وذلك من خلال استلامها أجوراً محددة متصلة بالإنتاج

وأجوراً أخرى متصلة باسترجاع التكاليف وجميع هذه الأجور غير مرتبطة بأسعار النفط نأياً بها عن شبهة المشاركة في الإيرادات .

قد تلاحظون مما ذكرت بشأن هذا المشروع المقترح بأن النموذج الذي تم تأسيسه لهذا النوع من الأنشطة النفطية يعد نموذجاً فريداً قلما تجد له نظير في الاتفاقيات البترولية على المستوى العالمي وهو نموذج يتلاءم وطبيعة الدستور والقانون الكويتي .

والآن سناقش ستة مفاهيم أساسية تم اختيارها وأبين الفارق في التطبيقات العملية لها بين مشروع الكويت والاتفاقيات النفطية المتعارف عليها كالامتياز والمشاركة، هذه المفاهيم الستة هي كما يلي :-

دعونا الآن نبدأ بمناقشة هذه المفاهيم :

المفهوم الأول	:	المشاركة النفطية
المفهوم الثاني	:	الامتياز
المفهوم الثالث	:	الاحتكار
المفهوم الرابع	:	العلانية والمنافسة
المفهوم الخامس	:	السيطرة
المفهوم السادس	:	الرقابة

### المفهوم الأول : المشاركة النفطية :

في كتابه " النظم القانونية والسياسية للنفط العربي " يُعرّف الدكتور خالد سعد ز غلول حلمي مفهوم المشاركة النفطية بأنها " مساهمة الدول المنتجة للنفط بجزء من رأسمال الشركة صاحبة الامتياز النفطي بما يسمح لهذه الدولة بممارسة أعباء الإدارة ومسئولياتها، وتساهم هذه الدول مع الشركة في تمويل المشروع وعندما يبدأ الإنتاج يحصل كل من الطرفين الوطني والأجنبي على نصيبه من الإنتاج تبعاً لمساهمته " .

هذا التعريف هو ما يبني عليه الفنيون والاقتصاديون حساباتهم في مثل تلك الاتفاقيات عندما يقومون بعمل دراسات الجدوى للمشاريع المشتركة

فالمشاركة ببساطة هي المشاركة في رأس المال وفي التكلفة وفي الإنتاج وفي صافي الربح .

أما مشروع الكويت المقترح فالدولة لا تشارك في إنفاق رأس المال و لا تشارك في التكاليف، والشركة الأجنبية لا تشارك في الإنتاج النفطي كما لا تشارك في صافي الربح .

إن النظام المالي لمشروع الكويت يفرض على الشركة الأجنبية أن تقوم بدفع كامل التكاليف الرأسمالية لخلق أصول إنتاجية جديدة أو تجديد أصول قائمة أو توسيعها ، وتقوم بدفع كامل التكلفة التشغيلية ، ويسمح النظام المالي لمشروع الكويت للشركة الأجنبية باستعادة نصف التكلفة الرأسمالية المدفوعة فقط على مدى عشر سنوات على شكل دفعات سنوية ثابتة ، ويسمح النظام المالي أيضاً باستعادة نصف التكلفة التشغيلية للشركة في نهاية كل شهر، أما كيف يمكن للشركة الأجنبية استعادة النصف الثاني من التكلفة الرأسمالية والتشغيلية فيتم ذلك عن طريق دفع الدولة أجوراً نقدية ثابتة لكل برميل من النفط الخام يتم إنتاجه ولكل ألف قدم مكعب من الغاز الطبيعي ولا علاقة لهذه الأجور بأسعار النفط في السوق العالمي كما ذكرنا آنفاً . أما كيف تحقق الشركة الأجنبية أرباحها فإن عليها أن تسعى لتحسين آدائها بما يرشد التكاليف ويزيد الإنتاج بما يتحقق معه وفر من مجموع الأجور النقدية الثابتة المتصلة بالإنتاج بعد تغطية النصف الثاني من التكلفة الرأسمالية والتشغيلية . إن النظام المالي للمشروع يفرض على الشركة الأجنبية أن تعيد للدولة نسبة من هذه الوفورات إضافة إلى دفع قيمة ضريبة الدخل والتي تم تحديدها ب ٢٥%

كما ترون فإن النظام المالي للمشروع المقترح ليس فيه مشاركة الدولة برأس المال ولا مشاركة الشركة الأجنبية بالنفط المنتج ولا مشاركة الشركة الأجنبية بإيرادات بيع النفط المنتج بل إن الدولة تمتلك كامل الإنتاج وتقوم بتسويقه وتسعيه واستلام كافة الدخل المترتب عليه نقداً ويتم تحويل الإيرادات إلى خزينة الدولة مباشرة .

فهل ينطبق مفهوم المشاركة النفطية المتعارف عليه على التطبيقات العملية في النظام المالي للمشروع؟

### المفهوم الثاني : الامتياز :

ومرة أخرى نستعين بالدكتور خالد سعد زغلول حلمي وتعريفه لاتفاقيات الامتياز في كتابه المفيد " النظم القانونية والسياسية للنفط العربي " . ونستعين هذه المرة بالدكتور عبد الوهاب علي بن سعد الرومي في كتابه " الجوانب القانونية للاستعانة بالشركات النفطية العالمية لتطوير حقول النفط الكويتية " حيث يحدد الكاتبان خصائص الامتياز فيما يلي :

تمنح الدولة حق التنقيب والاستكشاف والإنتاج وتملك ما يتم استكشافه وإنتاجه للشركة الأجنبية ، وتمنح أيضاً حق تحديد كميات الإنتاج ونقله وتكريره واستخدام منتجاته في الصناعات الكيماوية البترولية، كما تمنحها حق تسعير الإنتاج وتسويقه، وتكون رقعة الامتياز عادة ممتدة على أراضي شاسعة ولمدة طويلة تصل حتى ٩٩ سنة ، وتوافق الدولة على عدم خضوع هذا الامتياز للقانون المحلي ، بينما تلتزم الشركة الأجنبية بدفع الإتاوة والضريبة .

الآن بعد هذا التعريف، دعوني أجيئكم على السؤال التالي: هل يعتبر مشروع الكويت امتيازاً؟

ليس في مشروع الكويت المقترح حق للشركة الأجنبية بالتنقيب والاستكشاف ، كما ليس لها حق في ملكية النفط المنتج ، ولا حق لها في تسويقه أو تسعيره ، كما تتوقف مسؤولية الشركة الأجنبية عند حدود حقول النفط في شمال الكويت ، فليس لها تكرير النفط أو استخدام منتجاته للصناعات الكيماوية البترولية ، وقد حدد المشروع الرقعة الجغرافية بحدود الحقول النفطية الأربعة فقط والتي تعد رقعة صغيرة قياساً على مجموع مساحة جغرافية دولة الكويت، ويخضع العقد في مشروع الكويت للقانون الكويتي والمحاكم الكويتية ما لم يتفق الطرفان على التحكيم الدولي القائم على القانون الكويتي.

وأضيف بأن جميع الدراسات الفنية والاقتصادية تم إجراؤها باعتبار أن إطار العمل منحصراً في تطوير الحقول النفطية الأربعة لا غير ، وعلى وجه

التحديد في المكامن النفطية المنتجة اليوم لا سواها ، فإذا ما تبين أن هناك مكامن نفطية أخرى في منطقة العقد ، فإن ذلك سوف يستلزم اتفاق الطرفين لخضوع هذه المكامن الجديدة لهذا العقد، وعليه فيمكن تحديد المطلوب من الشركة الأجنبية في مشروع الكويت بأنه حقاً عبارة عن خدمات تشغيلية لا عقد امتياز أو عقد مشاركة . وبالرغم من كل هذا الوضوح في المشروع المقترح فيسعدنا أن نستمع إلى كل من يعتقد أن في هذا المشروع ما يعد شبهة امتياز نعالجها بما يحقق الهدف من هذا المشروع .

### المفهوم الثالث : الاحتكار :

تنتشر الحقول النفطية الكويتية على كامل تراب ومياه الكويت ، وتعد الحقول النفطية الأربعة في مشروع الكويت جزءاً من الثروة النفطية الكويتية وليس جميعها فهي تمثل من مجموع الإنتاج الكلي للكويت عند تحقيق معدل إنتاج يعادل ثلاثة ملايين برميل يومياً ما يعادل ٣٠% فقط ، ومن إجمالي المخزون النفطي الاحتياطي ما يساوي ١٩% تقريباً ، ومن أعداد المكامن النفطية المنتشرة في الكويت ما يقارب ١٥% أيضاً .

هذه الأرقام وحدها تؤكد أن الخوف من احتكار الشركات الأجنبية للثروات النفطية في الكويت لا مبرر له من عدة وجوه :

الأول : أن الشركات الأجنبية لن تمارس نشاطاتها سوى داخل منطقة العقد المحددة في الحقول النفطية الأربعة فقط ، إذ سوف تستمر شركة نفط الكويت بإدارة الثروات النفطية في باقي حقول النفط الكويتية الواقعة تحت مسؤوليتها ، كما ستستمر الشركة الكويتية لنفط الخليج بإدارة الحقول المشتركة مع الشقيقة العربية السعودية في المنطقة المقسومة برأ وبحراً بين الكويت والمملكة العربية السعودية .

الثاني : ستتم ترسية عقد مشروع الكويت من خلال إجراءات مناقصة عامة تقوم على مبدأي العلانية والمنافسة بين ثلاثة اتحادات لشركات نفط عالمية ، وصاحب العرض الأقل سعراً سيفوز بالمناقصة كما هو الحال في بقية مشاريع الدولة .

**الثالث :** وجود ثلاثة شركات نفط عاملة ( شركة نفط الكويت ، الشركة الكويتية لنفط الخليج واتحاد الشركات الأجنبية ) في حقول النفط الكويتية من شأنه أن يخلق المنافسة بين هذه الشركات ما يترتب عليها من تفعيل لأداء الشركات وترشيدها للإنفاق وزيادة في الإنتاج ، وفتح فرص أكثر للتوظيف والتدريب والتطوير.

وغني عن القول أن الاحتكار يتحقق إذا كان لدى الشركة المتعاقدة وحدها القدرة على التحكم في أسعار السلع والخدمات محل نشاطها بناء على ما ورد في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الترخيص في تأسيس شركات للإجارة والاستثمار ، وهو ما ليس قائم في مشروع الكويت على الإطلاق .

أرجو أن أكون قد أضفيت شيئاً من الطمأنينة وأزلت كل الخوف من نفوسكم فيما يتعلق بالاحتكار.

### المفهوم الرابع : العلانية والمنافسة :

صحيح أن هذا المشروع المقترح قد أحيط بهالة ضبابية من الشكوك حجبت الرؤية الصحيحة عند البعض عن طبيعته وجدواه. إلا أننا نأمل أن هذا الضباب أخذ بالزوال كلما ازداد المشروع علانية ومنافسة ، وردود الأفعال التي تتوارد في هذه المرحلة من المشروع تؤكد انقشاع هذا الضباب عند من كانوا لا يرون المشروع بوضوح .

وأود أن أطمئنكم بأننا عازمون بإذن الله تعالى على التمسك بهذا المبدأ في كل مراحل المشروع ، وإليكم ما تم بهذا الشأن حتى الآن :

(١) تم استيفاء كافة الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة وتم إعداد وثيقة عقد المشروع كما تم إعداد مشروع قانون خاص بالمشروع المقترح ، وتم تقديم كل هذه الوثائق إلى مجلس الأمة إضافة إلى وثائق مساندة منها الخطط الإستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت والنظام المالي للمشروع والجدوى الاقتصادية وغيرها .

(٢) تم دعوة كافة الشركات النفطية العالمية للمشاركة في هذا المشروع من خلال الدعوة لعقد مؤتمر عام لهذا المشروع تم فيه استعراض المشروع والطلب من هذه الشركات إبداء رغبتها بالمشاركة تمهيداً لإرسال الوثائق الخاصة بالتأهيل للراغبين منهم.

(٣) تم تأهيل مجموعة من الشركات النفطية العالمية بصفة مشغل أو بصفة غير مشغل بناء على أسس تم نشرها في الصحف المحلية ثم طلب من هذه المجموعة تكوين اتحادات فيما بينها بحيث يقوم المشغل بالدور الرئيسي في العمليات التشغيلية .

(٤) تم فتح غرفة المعلومات الخاصة بهذا المشروع إلى كافة الشركات النفطية المؤهلة لتقديم خططها التطويرية وإبداء ملاحظاتها على نموذج العقد والنظام المالي .

في ما تبقى من خطوات لهذا المشروع المقترح سيستمر القائمون عليه بالتأكيد على مبدأ العلانية التامة وخلق المنافسة المتكافئة لجميع الشركات النفطية العالمية المؤهلة بما يحقق أكبر المنافع للدولة من وراء هذا المشروع ، وسيضمن القائمون على المشروع الالتزام بمبادئ القانون الكويتي وإجراءاته بهذا الشأن.

### المفهوم الخامس : السيطرة :

المقصود بالسيطرة هو سلطة اتخاذ القرار بشأن النشاطات النفطية ، وأعلى هذه القرارات هو ما يتعلق بالإدارة الإستراتيجية للنشاط ابتداءً من تحديد معدلات الإنتاج وخطط تطوير المكامن وتحديد مواقع تخزين النفط واتخاذ القرارات الاستثمارية بشأن بناء المصافي ومعامل البتروكيمياويات وتسعير النفط ومنتجاته وتسويقها ، هذه جميعها تقع تحت ما نسميه بالإدارة الإستراتيجية ، أما النوع الآخر من القرارات فهو ما يتعلق بعمليات التشغيل والتطوير اليومية وهذا نسميه الإدارة التشغيلية ومنها على سبيل المثال فتح الآبار وإغلاقها وصيانة المعدات وبرمجة الإنتاج وإدارة مشاريع الإنشاءات

وفق الخطة المعتمدة وإجراء الفحوصات والتعديلات والتحديثات على المنشآت القادمة بغية تحسين إنتاجها وأدائها وما شابه ذلك من قرارات .

في نمط اتفاقيات الامتياز تكون سلطة اتخاذ القرار بشقيه الإستراتيجي والتشغيلي من مسؤولية الشركة الأجنبية ، أما في نمط اتفاقيات المشاركة بكل أنواعها فتكون سلطة اتخاذ القرار الإستراتيجي والتشغيلي مشتركة بين الدولة والشركة الأجنبية ، وهنا نلاحظ أن في حالة الامتياز والمشاركة يكون للشركة الأجنبية نصيباً كاملاً أو جزئياً في سلطة القرار الإستراتيجي .

أما في حالة مشروع الكويت المقترح فينص العقد على أن تبقى الإدارة الإستراتيجية بكافة القرارات المتعلقة بها لدى الدولة وليست للشركة الأجنبية، أما الإدارة التشغيلية اليومية والتي تنحصر في إطار تطوير المكامن النفطية الأربع فقط ( دون أن تمتد إلى ما بعدها من نقل النفط وتكريره وتصنيعه وتسعيه وتسويقه ) فهي من اختصاص الشركة الأجنبية ، ناهيك عن أن جميع القرارات التشغيلية التي تتخذها الشركة الأجنبية ستكون خاضعة للرقابة وفق اللوائح التنفيذية التي يتم اعتمادها من معالي وزير الطاقة تطبيقاً لقانون رقم ١٩٧٣/١٩ بشأن المحافظة على الثروات البترولية .

ومن أهم مسائل السيطرة التي يتم تداولها هي ما إذا كان للكويت سيطرة على معدلات الإنتاج بناء على قرارات منظمة الأوبك في حالة طلب تخفيض الإنتاج أو زيادته ، وهنا نود التأكيد أن للكويت في مشروع الكويت المقترح كامل الحق في التحكم بإنتاجها، حينئذ يكون أمام الكويت خيارات عدة، فإما أن تسمح في أوقات لاحقة للشركة الأجنبية بزيادة الإنتاج تعويضاً عما فقدته من كميات أو أن يتم تخفيض الإنتاج من حقول كويتية أخرى أو ما شابه .

نعتمد أن المعالجة الحالية لمفهوم السيطرة التي أخذ بها مشروع الكويت المقترح لا تفرط البتة بسلطة الدولة على ثرواتها النفطية ، بل تقوم بتفعيل حسن استغلال هذه الثروات من خلال تقسيم سلطة القرار بين الطرفين كل فيما يحق له بما يحقق أهداف كليهما معاً .

وأود هنا أن أتوقف لأنقل لكم ما كتبه الدكتور عبد الوهاب علي بن سعد الرومي في كتابه " الجوانب القانونية للاستعانة بالشركات النفطية العالمية لتطوير حقول النفط الكويتية " بشأن مفهوم السيطرة ما نصه : " إن الملكية الوطنية في رأينا ليست هي العامل الوحيد للسيطرة والإدارة ، ونستطيع الجزم بأن الملكية الوطنية لأغلبية رأس مال أي مشروع لا تؤدي بالضرورة إلى سيطرة وطنية فعالة عليه ، هذه السيطرة التي يمكن تعريفها بشكل عام بأنها القدرة على صنع قرارات حاسمة متصلة بالمشروع أو التأثير عليها ، وبالمقابل فإنه مع توافر قدر ولو ضئيل من الملكية الوطنية للمشروع بل حتى بدون توافر هذا القدر فإنه يمكن من خلاله وضع القواعد العامة التي ينبغي على أي مشروع أن يدير عملياته في إطارها " انتهى النص .

### المفهوم السادس : الرقابة :

عندما تم إبرام اتفاقية الامتياز الأولى في الكويت عام ١٩٣٤ ، لم يكن هناك نظام رقابي للإشراف على أعمال الشركات الأجنبية ، ومع مرور الزمن وبرز الحاجة أخذ النظام الرقابي يتبلور شيئاً فشيئاً وتم تطبيق ما تمكنت الدولة من تطبيقه في كل مرحلة من مراحل الإدارة الأجنبية حتى اكتملت أركان هذا النظام مع صدور التشريع الخاص به وهو قانون رقم ١٩٧٣/١٩ بشأن المحافظة على الثروات البترولية ، وتبع إصدار هذا التشريع وضع اللوائح التنفيذية التي شملت كل مراحل الصناعة النفطية ، وقد تم تحديث هذه اللوائح عدة مرات منذ إصدارها كان آخرها هذا العام ويجري الآن أخذ الموافقات اللازمة لإقرارها بصورتها النهائية .

هذا النظام الرقابي القائم يتماشى مع أحدث النظم الرقابية في العالم وستكون وزارة الطاقة ( قطاع النفط ) هي الجهة المسؤولة عن تطبيق هذا النظام ، كما ستقوم الشركة الجديدة المزمع تأسيسها قريباً بإذن الله بتقديم العون اللازم للوزارة للإشراف على رقابة أعمال الشركة الأجنبية وقراراتها اليومية بما يحفظ الثروات البترولية من الضرر .

ويمكن القول أن مفهوم الرقابة قائم حالياً ومكتمل الجوانب بصورة أفضل بكثير من أي وقت مضى، وهذا ما يدخل الطمأنينة على قلوب المتخوفين على تلك الثروات الهامة.

ختاماً، أود أن أشكركم على حسن إنصاتكم وأتمنى مساهمتكم بالتعليق أو السؤال حول ما طرحت من مفاهيم ومحددات قام عليها مشروع الكويت المقترح ، وما تناولته من شرح للجوانب الفنية والاقتصادية ذات العلاقة بهذه المفاهيم ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .